

Distr.: General
13 December 2001
Arabic
Original: English



التقرير السادس للأمين العام عملاً بالفقرة ١٤ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)

أولاً - مقدمة

٣ - وفي ٢١ آب/أغسطس ٢٠٠١، قدم المنسق عملاً بالفقرة ١٤ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) تقريراً إلى مجلس الأمن بشأن إعادة أو عودة جميع رعايا الكويت ورعايا الدول الثالثة أو رفاقهم إلى الوطن. وخلال المشاورات غير الرسمية، ذكر أعضاء المجلس أنهم لا يزالون متحدين بشأن هذه القضية الإنسانية، التي ينبغي أن تظل مدرجة على جدول أعمال المجلس دون أن يتم تسييسها. ولاحظ أيضاً أعضاء المجلس أنهم سيرحبون بأي مبادرات جديدة تتقدم بها جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والتي من شأنها أن تكمل جهود المجتمع الدولي ولجنة الصليب الأحمر الدولية. وتعتبر اللجنة الثلاثية هي الآلية الرئيسية المنشأة لتحديد مصير الأشخاص المفقودين. وأكد أعضاء المجلس على مواصلة المنسق لجهوده، ولو حظ على الرغم من ذلك أن أنشطته سوف لا تكون منتجة ما لم تتعاون العراق. ويمكن أن يتمكن المجلس من خلال حوار فعلي بين جميع الأطراف المعنية من التوصل إلى إيجاد طريقة للخروج من هذا المأزق.

٤ - وأكد رئيس مجلس الأمن في بيانه للصحافة، أن أعضاء المجلس أعربوا مجدداً عن تأييدهم الإجماعي لعمل السفير فورنتسوف، وللجهود التي يبذلها من أجل التوصل

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بالفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩)، الذي طلب فيه المجلس إلى تقديم تقرير كل أربعة أشهر، بشأن امتثال العراق التزاماته المتعلقة بإعادة جميع رعايا الكويت ورعايا الدول الثالثة أو رفاقهم إلى الوطن، وأن أقدم كل ستة أشهر تقريراً عن إعادة جميع الممتلكات الكويتية، بما في ذلك المحفوظات، التي استولى عليها العراق. ويغطي هذا التقرير كلتي المسألتين، كما يتضمن بياناً موجزاً عن التطورات ذات الصلة التي طرأت منذ تقرير الأخرين (S/2001/582 و S/2001/796).

ثانياً - إعادة أو عودة جميع رعايا الكويت ورعايا الدول الثالثة أو رفاقهم إلى الوطن

ألف - معلومات أساسية

٢ - تجدر الإشارة أن المنسق الرفيع المستوى، السفير يولي م. فورنتسوف، قدم خلال عام ٢٠٠١، تقريراً شفويًا إلى مجلس الأمن عن أنشطته المتعلقة بهذه المسألة في ٢٠ نيسان/أبريل، وقدمت أنا تقريراً الخامس في ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠١ (S/2001/796).

الوطن لا تزال هي القضية الأساسية في تسوية أي أزمة بين البلدين. وفي ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٠١، ذكرت التقارير أن الكويت ردت على الاقتراح العراقي بأن مسألة إعادة أو عودة جميع الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة إلى الوطن، يجب مناقشتها ضمن الإطار الذي حددته قرارات مجلس الأمن. وفي الوقت نفسه، ذكرت التقارير أن الكويت أحاطت علما بملاحظات وزير خارجية العراق التي أعلن فيها استعداد بغداد لإجراء محادثات مباشرة مع الكويت بشأن مصير الكويتيين المفقودين منذ حرب الخليج.

٨ - واستنكر وزير الإعلام العراقي، محمد سعيد الصحاف، عدم قبول الكويت اقتراح بغداد بإنشاء لجنة تابعة للجامعة العربية لمتابعة مسألة الأشخاص المفقودين. وردا على كلامه هذا، اهتم وزير الإعلام الكويتي، الشيخ أحمد الفهد الصباح، العراق بمحاولة تسييس المسألة. ورحب وزير الدولة الكويتي للشؤون الخارجية، الشيخ محمد صباح السالم الصباح، بأي جهود عربية يمكن أن تقنع العراق بامتنثال قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بمصير أسرى الحرب الكويتيين.

٩ - وطلب وزير خارجية العراق، ناجي صبري، في بيانه في اجتماع وزراء الخارجية العرب في بداية شهر أيلول/سبتمبر، تدخل الجامعة العربية بشأن مسألة الأشخاص المفقودين. وجدد أيضا نداء العراق لتسوية المسألة فيما بين الكويت والعراق والمملكة العربية السعودية داخل الجامعة العربية. وذكرت التقارير أن وزراء الخارجية رفضوا طلب العراق إدراج مسألة الأشخاص المفقودين في جدول أعمال الدورة السادسة عشرة لمجلس الوزراء العرب. وأوصى الوزراء بأن يقدم الأمين العام لجامعة الدول العربية تقريرا بشأن المسألة إلى الملك عبد الله ملك الأردن، الذي أذنت له القمة العربية الأخيرة بمعالجة هذا الملف. وحث وزراء خارجية كل من البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة

إلى حل مرضي لهذه المسألة. وأعربوا عن بالغ القلق لاستمرار حالة الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة المفقودين وأسرههم، كما أعربوا عن أملهم في أن تواصل جميع الأطراف المعنية معالجة هذه المسألة بوصفها مسألة إنسانية بحتة. وشددوا أيضا على أهمية الحوار بين جميع الأطراف، بما في ذلك لجنة الصليب الأحمر الدولية واللجنة الثلاثية، وحثوا العراق على التعاون الكامل مع المنسق في أداء مهمته كما ينص على ذلك قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩) ومع جميع الوكالات والهيئات الأخرى التي تعالج هذه المسألة.

٥ - وذكرت التقارير أن ناجي صبري وزير خارجية العراق، وجه في منتصف آب/أغسطس، رسالة إلى أمين عام الجامعة العربية عمرو موسى، رحب فيها بأي مبادرة تقوم بها جامعة الدول العربية بهدف تسوية مسألة العراقيين والكويتيين المفقودين، كما أعرب فيها عن استعداد بغداد لإجراء محادثات مباشرة مع الكويت بشأن مصير الأشخاص المفقودين. ووفقا لما ذكره الوزير، فإنه ينبغي تسوية هذه المسألة الإنسانية عن طريق الاتصالات المباشرة بين الكويت والعراق. وأعرب أيضا العراق عن استعداده للتعاون مع الكويت والمملكة العربية السعودية من أجل التوصل إلى حل لمسألة الأشخاص المفقودين.

٦ - وبالإضافة إلى رسالة وزير خارجية العراق، ذكرت التقارير أن أمين عام الجامعة العربية، صرح في ١٩ آب/أغسطس أن أعضاء الجامعة سيقومون باستعراض اقتراح العراق المتعلق بإنهاء النزاع مع الكويت بشأن مصير الأشخاص المفقودين، بما في ذلك طلبه إلى جامعة الدول العربية بإنشاء لجنة للتحقيق في المسألة.

٧ - وظلت حكومة الكويت تؤكد أن إعادة أو عودة جميع الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة أو رفاقهم إلى

الثلاثية، فإن هناك دائما منهجيات بديلة، مثل المحادثات غير المباشرة أو الموازية لتسوية أي مسألة إنسانية ملحة مثل هذه المسألة. وفي هذا الصدد، يرحب المقرر الخاص بالمعلومات القائلة بأنه تم مؤخرا المبادرة بـ "نهج مواز" فيما يتعلق بالمفقودين الكويتيين. وحث السيد مافروماتيس جميع الأطراف المعنية على مضاعفة جهودها والتأكد بدقة من جميع المعلومات المتاحة بشأن مسألة أسرى الحرب الكويتيين أو الأشخاص المجهولي المصير منذ احتلال العراق للكويت. ولاحظ أيضا المقرر الخاص أن الأمر نفسه سينطبق على جميع حالات الأشخاص المفقودين، بمن فيهم العراقيين المفقودين خلال الفترة نفسها، فضلا عن المطرودين في الثمانينات.

١٣ - وفي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، نقل الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة إلى الأمين العام ردا من حكومة العراق على تقارير المقرر الخاص^(١) (انظر A/C.3/56/4)، جاء فيه، في جملة أمور، أن حكومة العراق تعاونت مع لجنة الصليب الأحمر الدولية، "... وانطلاقا من إيمانها بأن مسألة المفقودين، هي بصرف النظر عن جنسيتهم، قضية إنسانية". وورد أيضا في الرسالة أن العراق "تعامل بكل جدية مع جميع المبادرات التزبئية التي طرحت لحل موضوع المفقودين العراقيين والكويتيين والسعوديين وذوي الجنسيات الأخرى، بهدف البحث عنهم والتعرف على مصيرهم" و "... ورحبت حكومة العراق بالمبادرات التي تقدمت بها جامعة الدول العربية لتسوية هذه المسألة الإنسانية في عام ١٩٩١ وعام ١٩٩٤ وعام ١٩٩٩". وأشارت أيضا إلى أن حكومة العراق كانت قد اقترحت مبادرة جديدة في رسالة مؤرخة ١٦ آب/أغسطس ٢٠٠١، موجهة إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية، أعربت فيها عن رغبتها في أن تقوم الجامعة بدور في المساعدة على تسوية هذه المسألة الإنسانية.

العربية السعودية والامارات العربية المتحدة العراق على إطلاق سراح الأسرى الكويتيين وإعادة الممتلكات الكويتية بما في ذلك المحفوظات.

١٠ - وفي ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، أحال إلى الممثل الدائم للبحرين البيان الصحفي الصادر عن الدورة الثمانين للمجلس الوزاري التابع لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي عقد في جدة، المملكة العربية السعودية يومي ٧ و ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ الذي جدد فيه المجلس، في جملة أمور، دعوته العراق إلى إتمام تنفيذ التزاماته بموجب قرار مجلس الأمن والمتعلقة بالتعاون مع لجنة الصليب الأحمر الدولية ومنسق الأمم المتحدة الرفيع المستوى واللجنة الثلاثية في تصميم تسوية عاجلة ونهائية لمشكلة الأسرى والمحتجزين من رعايا الكويت والبلدان الثالثة وإعادة جميع الممتلكات الكويتية التي استولى عليها العراق (انظر A/56/362-S/2001/891).

١١ - في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، دحض المدير العام للجنة الوطنية المعنية بشؤون الأشخاص المفقودين وأسرى الحرب في الكويت، ربيع العدساني، ادعاءات العراق بأن مئات من الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة أطلق سراحهم من معسكرات الاحتجاز العراقية. وقال إن ادعاءات العراق باطله تماما، لأن العراق كان مقاطعا لاجتماعات اللجنة الثلاثية منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨.

١٢ - وواصل المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان، أندرياس مافروماتيس، متابعة التطورات فيما يتعلق بأسرى الحرب والمفقودين الكويتيين، فضلا عن العراقيين المفقودين. وأكد في تقريره بشأن حالة حقوق الإنسان في العراق (A/56/340)، أنه بصرف النظر عن مدى صحة أي ادعاءات تقدمها حكومة العراق لعدم المشاركة في عمل اللجنة

على أجوبة عن الأسئلة المعلقة كجزء للبدء في إجراء حوار بشأن هذه الحالة. وهكذا كان الرد الوارد من العراق بمثابة بداية لهذا الحوار. وفيما يتعلق بالمسألة الحساسة، مسألة النهج الموازي، سلطت اللجنة الأضواء على أهمية الثقة في لجنة الصليب الأحمر الدولية.

١٧ - وتجدر الإشارة أن وزير خارجية العراق، ناجي صبري، كرر في رسالة مؤرخة ١٧ آب/أغسطس ٢٠٠١ (S/2001/804) موجهة إلى، كرر تأكيد استعداد العراق للتعاون مع لجنة الصليب الأحمر الدولية، التي وصفها بأنها هيئة دولية محايدة. وأحاط الأعضاء الممثلون في اللجنة الثالثة في الاجتماع المعقود في جنيف علماً بهذه الرسالة التي ورد فيها أيضاً طلب مشاركة ثلاث دول ذات موقع دولي مهم، هي الاتحاد الروسي والصين والهند في عمل اللجنة الثلاثية. وذكرت التقارير أن أعضاء اللجنة وافقوا على مناقشة هذا الاقتراح داخل اللجنة بمشاركة العراق.

باء - الأنشطة التي تمت مؤخراً فيما يتعلق بإعادة أو عودة جميع الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة أو رفاقهم إلى أوطانهم

١٨ - وواصلت إثارة هذه المسألة خلال الفترة المشمولة بالتقرير مع عدة جهات منها ممثلو الدول الأعضاء ورؤساء المنظمات الدولية. وفي ٧ حزيران/يونيه ناقشت الموضوع مع رئيس لجنة الصليب الأحمر الدولية، الدكتور جاكوب كيلنرغر؛ كما ناقشته في ١٩ أيلول/سبتمبر مع رئيس الوزراء بالنيابة ورئيس الخارجية لدولة الكويت، الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح؛ وفي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر مع الأمين العام لجامعة الدول العربية، عمرو موسى؛ وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر مع وزير خارجية العراق، ناجي صبري.

١٤ - واعتمدت اللجنة الثالثة التابعة للجمعية العامة مشروع القرار (A/C.3/56/L.57) الذي طلبت فيه في الفقرة ٤ إلى حكومة العراق "أن تتعاون مع اللجنة الثلاثية ولجنتها الفرعية الفنية بهدف تحديد أماكن وجود المئات العديدة المتبقية من الأشخاص المفقودين، بمن فيهم أسرى الحرب والرعايا الكويتيون ورعايا البلدان الثالثة....، وأن تتعاون مع منسق الأمين العام الرفيع المستوى المعني بالرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة والممتلكات الكويتية...".

١٥ - وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، كرر وزير خارجية العراق ناجي صبري، التأكيد أن العراق مستعد للتعاون مع الكويت والمملكة العربية السعودية لتسوية مسألة الأشخاص المفقودين. وذكرت التقارير أنه قال إن "العراق يحاول من خلال سفارته وممثليه في الخارج إقناع المسؤولين في الكويت والمملكة العربية السعودية بالتعاون مع العراق لتسوية هذه المسألة الإنسانية. وإن العراق سيقبل أي مبادرة عربية لمناقشة هذه المسألة الإنسانية عن طريق التعاون الثنائي والاتصال المباشر".

١٦ - واجتمعت اللجنة الثلاثية في جنيف في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، دون أن يحضر ممثلو العراق. وأبلغ المنسق الرفيع المستوى بأن معلومات قدمت للأعضاء الممثلين تتعلق في جملة أمور بحالتي الطيار السعودي، العقيد محمد صالح نزيه، وكذلك طيار البحرية الأمريكية مايكل سكوت سبيشر. وفيما يتعلق بالطيار السعودي، لوحظ أن السلطات المختصة أكدت وفاته على أساس نتائج التحليلات المختبرية. وسيغلق ملف هذا الطيار في اجتماع رسمي تعقده اللجنة مع جميع الأعضاء الحاضرين. وذكر أنه قد تمت تسوية العديد من المشاكل بفضل التعاون بين العراق والمملكة العربية السعودية ولجنة الصليب الأحمر الدولية، وفقاً للنهج الموازي المؤقت، فضلاً عن المرونة التي أظهرها بقية أعضاء اللجنة. أما الطيار الأمريكي، فقد تم التأكيد على ضرورة الحصول

خيبة أمله لضالة النتائج التي تم التوصل إليها فيما يختص بالتحقق من مصير المواطنين الكويتيين ومواطني الدول الثالثة. وأعاد تأكيد موقف الكويت المتمثل في أنها سوف تسمح لوفد عراقي بزيارة سجون الكويت، بصحبة لجنة الصليب الأحمر الدولية، بشرط أن يبدأ العراق التعاون قبل هذه الزيارة بخصوص مسألة إعادة رعايا الكويت أو الدول الثالثة أو رفاقهم (أنظر أيضا S/2001/1188).

٢٣ - وذكر الأمين العام لجامعة الدول العربية المنسق بأن المسألة الإنسانية المتعلقة بالأشخاص المفقودين محل اهتمام جامعة الدول العربية، وأنها تقيّد مهمته. وأعرب السيد عمرو موسى عن أمله في أن تسهل أنشطة السفير فورونتسوف إعادة أو عودة رعايا الكويت أو الدول الثالثة أو رفاقهم. واتفق الأمين العام والمنسق على أن يبقيا على اتصال دائم لمواصلة تبادل المعلومات والآراء بشأن الموضوع.

٢٤ - وتلقيت رسالة وجهها إلى رئيس وزراء الكويت بالنيابة ووزير خارجيتها الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح (S/2001/1188)، ذكر فيها أن حل مسألة الكويتيين ورعايا الدول الثالثة المحتجزين في العراق لا يحتمل مزيدا من التأخير. وورد في الرسالة أن جميع الآليات المناسبة لحل المسألة متوافرة، مثل اللجنة الثلاثية ولجنتها الفرعية الفنية، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، والأمين العام للأمم المتحدة، والحوار الذي بدأ في شباط/فبراير ٢٠٠١، والمنسق الرفيع المستوى.

٢٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير تم جمع وتحليل المعلومات المتاحة من المصادر العامة بشأن مسألة سجناء الحرب والأشخاص المفقودين. ومن مصادر هذه المعلومات مقالات نُشرت في الصحف، مثل المقال الصادر في صحيفة نيويورك تايمز في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، وغيره من المواد المنشورة.

١٩ - وظل المنسق، وعملا بالولاية الموكلة إليه، على اتصال وثيق بقيادتي جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي (انظر A/56/474 الفقرة ٣ و A/56/398 الفقرة ٨).

٢٠ - وفي ١٥ آب/أغسطس، وجه المنسق رسائل إلى كل من الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية والبحرين وسوريا وعمان ولبنان ومصر والمملكة العربية السعودية والهند، قدم فيها معلومات عن رعايا هذه البلدان أو رفاقهم التي ما زالت لم تعاد إلى الوطن.

٢١ - وخلال المناقشة العامة التي أجرتها الجمعية العامة في نيويورك في الفترة من ١٠ إلى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، التقى المنسق بالشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، رئيس وزراء الكويت بالنيابة ووزير خارجيتها، وبعمر موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية؛ وكمال خرازي، وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية، وإيغور إيفانوف وزير خارجية الاتحاد الروسي، ومحمود حمود، وزير خارجية لبنان، والسفير جون ب. ريتشاردسون، رئيس وفد اللجنة الأوروبية لدى الأمم المتحدة، بهدف زيادة تكتيف الجهود الرامية إلى حل المسألة الإنسانية المتمثلة في إعادة أو عودة جميع الرعايا الكويتيين ورعايا الدول الثالثة أو رفاقهم، وإعادة جميع الممتلكات الكويتية، بما فيها المحفوظات، التي استولى عليها العراق. وأكد جميع المتحاورين مع السفير فورونتسوف على أن إصرار العراق على رفض مقابله أمر مؤسف للغاية، بسبب موقف العراق المعروف تجاه قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩).

٢٢ - وقد دعا وزير خارجية الكويت بالنيابة، الشيخ صباح الأحمد، في خطابه أمام الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة لمجلس الأمن إلى ممارسة الضغط على بغداد لكي تفي بواجبها، بما في ذلك إعادة سجناء الحرب والأشخاص المفقودين. وأعرب في اجتماعه مع المنسق عن

ثالثاً - إعادة جميع الممتلكات الكويتية، بما فيها المحفوظات، التي استولى عليها العراق

ألف - معلومات أساسية

٢٦ - في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١ قدم المنسق تقريره الرابع إلى مجلس الأمن (S/2001/582)، مشيراً إلى عدم تحقيق تقدم فيما يتعلق بإعادة الممتلكات الكويتية. وأعاد السفير فورونتسوف التأكيد على استعداده للسفر إلى بغداد لتيسير إعادة المحفوظات والمعدات العسكرية، وكذلك مواد أخرى تابعة للكويت. وأشار أعضاء المجلس في تدخلاتهم، في جملة أمور، إلى أن للكويت حقاً مشروعاً في طلب إعادة المحفوظات الوطنية. وتوّهوا إلى أن إعادة المحفوظات الوطنية سيشكل دليل هام على استعداد العراق للتعاون بخصوص هذه المسألة. وكرر أعضاء المجلس الإعراب عن خيبة أملهم لعدم تحقيق أي تقدم محسوس، ودعوا حكومة العراق إلى أن تتعاون تعاوناً تاماً مع السفير فورونتسوف. وأيدوا البحث عن مزيد من النهج العملية بغية تحديد طرائق لإعادة الممتلكات الكويتية. وأشار منسق مجموعة حركة عدم الانحياز في مجلس الأمن إلى أن المجموعة أكدت في الماضي على ضرورة إعادة المحفوظات الوطنية الكويتية، ورحب بالجهود الشخصية للأمين العام بهذا الخصوص. وقد أدرجت جميع هذه العناصر في البيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن للصحافة.

٢٧ - ويجدر التنويه بأن المنسق أشار في معرض تقديمه لتقريره الخامس (S/2001/796) أمام مجلس الأمن في ٢١ آب/أغسطس ٢٠٠١ إلى الرسالتين الواردتين من وزير خارجية العراق ناجي صبري (S/2001/804 و S/2001/809). وكان وزير الخارجية قد ذكر، في جملة أمور، أن تقريره اقتبس بطريقة محرفة بعض البيانات التي أدلى بها أثناء الاجتماع المفتوح لمجلس الأمن المنعقد يومي ٢٦ و ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠١. وادعى الجانب العراقي بوجه خاص، أن الإشارة إلى الممتلكات أسقطت من نص أحد الخطابين،

مما أدى إلى "تخريف" متعمد للنص ولسياقه. و ينبغي الإشارة إلى أن التقرير المشار إليه أعلاه (S/2001/796) كان مكرساً لمسألة إعادة أو عودة جميع الرعايا الكويتيين ورعايا الدول الثالثة أو رفاتهم، وبالتالي لم يتناول موضوع الممتلكات الكويتية.

٢٨ - وخلال الجلسة المفتوحة لمجلس الأمن في ٢٦ و ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠١، أشار أعضاء المجلس وممثلو الدول الأعضاء، في جملة أمور، إلى المسألة الهامة مسألة إعادة جميع الممتلكات الكويتية، بما فيها المحفوظات، التي استولى عليها العراق. وذكروا في بيانهم أنه "ينبغي إيجاد حل مناسب لمسألة ... خسارة الممتلكات ... ووفقاً للأحكام ذات الصلة من القانون الدولي، يتحتم على العراق أن يتعاون بتحديد ... الممتلكات الكويتية وإعادتها له" (الصين)؛ وأن "حل شامل ... سيسهل التوصل إلى تسوية نهائية للمسائل المعلقة، ... الممتلكات الكويتية" (تونس)؛ وأنها "لا نستطيع أن نفهم لماذا لا تتحقق الشفافية المطلوبة فيما يتعلق ب... الممتلكات المسروقة من خلال التعاون مع الأمم المتحدة" (النرويج)؛ وأنه "يجب على العراق أن يطوي الصفحة المؤلمة المتصلة بالكويت ... بإعادة تراثها التاريخي والثقافي، بما في ذلك محفوظات الكويت ..." (موريشيوس)؛ وأنه "لم يبين العراق ما آلت إليه الممتلكات التي استولى عليها في الكويت، بما في ذلك المحفوظات الوطنية، التي تمثل ذاكرة البلاد" (مالي)؛ وأنه "بعد أكثر من عقد، لا تزال الكويت محرومة من الإحساس بالانتهاء من هذه القضية الذي يمكن أن يتحقق بإعادة الممتلكات الكويتية الهامة التي استولى العراق عليها" (سنغافورة)؛ وأنها "نحث العراق على ... إعادة الممتلكات الثقافية الكويتية" (جامايكا)؛ وأن "يطلب إلى حكومة العراق أن تتعاون بالكامل مع المنسق رفيع المستوى في إنهاء الأمور المعلقة في هذا الملف وإعادة جميع الممتلكات التي تم الاستيلاء عليها وأبرزها المحفوظات الوطنية والوثائق الرسمية

فورنتسوف بانتظام بخصوص هذه المسألة مع المتحاورين معه في الكويت.

رابعاً - ملاحظات

٣١ - في تقرير السنوي عن عمل المنظمة^(٢) أشرت إلى أن العراق استمر في عدم التعاون مع المنسق الرفيع المستوى الذي عينته. ومن المؤسف جداً أنه لم يطرأ أي تغيير على الموقف العراقي منذ صدور ذلك التقرير (انظر أيضاً S/2001/715). وأود أن انتهز هذه الفرصة لتنفيذ الادعاءات التي لا أساس لها وغير الدقيقة فيما يتعلق بالمنسق والأمانة العامة، والتي تضمنتها الرسالة الواردة من الجانب العراقي في بداية هذا العام (S/2001/809). فهذه الادعاءات لا تأتي بنتيجة إيجابية فيما يتعلق بحل المسائل الإنسانية التي طال أمدها.

٣٢ - ومرة أخرى، أحث القيادة العراقية بقوة على إعادة النظر في سياستها الحالية بخصوص المنسق. وكما ذكرت في عدة مناسبات، لا يمكن للمنسق أن ينجز المهمة الملقاة على عاتقه إلا إذا غير العراق موقفه. وفي هذا الصدد فإن المنسق لا يزال على استعداد للالتقاء بمسؤولين عراقيين، بمجرد إخطاره بذلك في أي وقت وفي أي مكان. وإني مقتنع بقوة بأن الحوار بين حكومة العراق والسفير فورونتسوف يمكن أن يسفر عن نتائج إيجابية في البحث عن حل للمسائل الإنسانية الموكلة إليه.

٣٣ - وينبغي للعراق أن يتخلى عن موقفه الذي يعلن فيه عدم معرفته بمكان وجود ومصير الرعايا الكويتيين ورعايا الدول الثالثة الذين اعتقلوا وأبعدوا منذ أكثر من ١١ عاماً. ويتعين عليه اتخاذ موقف إيجابي فيما يتعلق بالتعاون على إعادة أو دعوة الأشخاص أو رفاتهم. وينبغي الترحيب بنية العراق المعلنة بمواصلة التعاون مع لجنة الصليب الأحمر

الكويتية والمعدات العسكرية" (الكويت)؛ وأن "من المسائل التي لا تقل أهمية عن غيرها ضرورة تيسير إعادة المحفوظات الوطنية الكويتية وسائر الممتلكات التي أخذت إلى خارج الكويت" (ماليزيا)؛ وأن "مجلس الأمن ينبغي أن يكون مستعداً لرفع الحظر عن العراق إذا ما تم تسوية ... مسألة ... الممتلكات الكويتية" (البحرين)؛ وأن "من المسائل الملحة غاية الإلحاح العودة إلى حوار ملائم بشأن ... الممتلكات التي نُقلت من أماكنها" (إيطاليا)؛ وأنه "من الضروري ... إعادة الممتلكات الكويتية إلى الكويت في إطار عملي متفق عليه بصورة أساسية بين الطرفين العراقي والكويتي حتى يكون لهذه المداولات بشأن هذه المسائل إطار سياسي وإنساني يساعد على الوصول إلى تسويتها" (الجمهورية العربية السورية) (انظر S/PV.4336 و S/PV.4336 (الاستئناف)).

٢٩ - وذكر وكيل وزارة خارجية العراق، الدكتور رياض القيسي في الاجتماع نفسه الذي عقده مجلس الأمن أن "العراق أعاد جميع الممتلكات الكويتية التي تم العثور عليها وألزم نفسه بإعادة جميع المواد التي يتم العثور عليها في المستقبل" (انظر S/PV.4336 (الاستئناف)).

باء - الأنشطة التي تمت مؤخراً فيما يتعلق بالممتلكات

٣٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير التقى المنسق بالأمين التنفيذي للجنة التعويضات، رولف ج. كنوتسون في نيويورك في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، وناقش معه مشكلة إعادة الممتلكات الكويتية، بما في ذلك جوانبها المالية. وكان المنسق قد أثار مسألة الممتلكات خلال الزيارة التي قام بها إلى القاهرة في شهر حزيران/يونيه الماضي، في مناقشاته التي أجراها وخاصة مع الأمين العام لجامعة الدول العربية، عمرو موسى، ووزير الخارجية المصري، أحمد ماهر، والسفير سليمان عوض في وزارة الخارجية المصرية. ويتصل السفير

الدولية، ويحدوني أمل كبير في أن تقابل هذه الكلمات أفعالاً.

٣٤ - وفيما يتعلق بمسألة الممتلكات، فإن من المؤسف جدا أنه لم تتم خلال العامين الماضيين إعادة أي شيء على الإطلاق إلى الكويت. وأكثر جوانب هذا الموضوع إثارة للانزعاج هي رفض العراق معالجة مسألة المحفوظات الوطنية الكويتية. وإنني آمل بكل إخلاص أن تعيد القيادة العراقية تقييم موقفها السليبي بغية التوصل إلى تسوية هذه المسألة بما يرضي جميع الأطراف المعنية.

٣٥ - وأود أن أكرر الإعراب عن امتناني لأعضاء مجلس الأمن لاستمرار تأييدهم بالإجماع لجهود المنسق، وكذلك لجهود جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي. وتدل هذه الجهود المتضافرة للمجتمع الدولي على تصميمه على إيجاد حل مرض لهذه المسائل من منطلق إنساني.

الحواشي

(١) E/CN.4/2001/42 و A/56/340.

(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السادسة والخمسون، الملحق رقم ١ (A/56/1).